

قوة الخليج العسكرية بين التحالفات المؤقتة والآليات الدائمة

ملخص

تسعى هذه الورقة إلى تحليل طبيعة التطورات الإقليمية والدولية الراهنة في ظل عملية "عاصفة الحزم" التي أعلنت عنها المملكة العربية السعودية في ٢٦ مارس/ آذار الماضي ضمن تحالف إقليمي. وينطلق لبلح من التمييز بين مصطلحي "التحالفات والآلاف"؛ حيث يوضح أن التحالفات يتم تشكيلها من خلال توفيق الإرادة السياسية للدول التي تشارك فيها، وغالباً ما تكون تلك التحالفات مؤقتة؛ بحيث تنتهي بانتهاء المهمة التي تشكلت من أجلها. أما الآلاف العسكرية، فتتخذ من الديمومة صفة لها ويتم تأسيسها بموجب معاهدات أو اتفاقيات ثنائية، تتضمن تحديداً دقيقاً للهيكل المؤسسي للحلف وطبيعته وأهدافه وشروط العضوية فيه ونوعيتها.

كما يسبر الباحث في طبيعة التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة العربية، وتحديداً منطقة الخليج، والضرورة التي تقتضيها تلك التحديات لبناء قوة عسكرية مشتركة. ويرى أن أهم تلك التحديات يكمن في توسع النفوذ الإيراني في المنطقة وامتداده إلى الجوار المباشر لدول الخليج؛ وكذلك في تعاطف خطر الإرهاب لاسيما مع الصعود السريع لبعض التنظيمات المتطرفة التي أصبحت تشكل تحدياً وجودياً للدولة الوطنية.

وتجمل الورقة محددات مستقبل القوة العسكرية الخليجية كالتالي:

المحدد الخليجي: ويتمثل في مدى نجاح دول الخليج العربية في تحقيق مزيد من التعاون العسكري فيما بينها، على نحو مؤسسي ممنهج ومتكامل. المحدد العربي: ويرتبط بطبيعة القيود الداخلية التي قد تتعرض لها الدول العربية الفاعلة المرشحة للانضمام لأي تحالف إقليمي مستقبلاً. المحدد الإقليمي والدولي: ويتصل بنوعية التحولات التي قد تطرأ على أنماط العلاقات الراهنة بين القوى الإقليمية والدولية المعنية بأمن المنطقة. وأخيراً يجتهد الباحث باستشراف ثلاثة سيناريوهات لمستقبل القوة العسكرية الجماعية لدول الخليج العربية:

تحالف خليجي خليجي: من خلال منظومة تعاون عسكري خليجي-خليجي في إطار مجلس التعاون الخليجي.

تحالف خليجي-عربي: عبر انضمام دول الخليج إلى القوة العسكرية العربية المشتركة المقترح تشكيلها. تحالف خليجي-إقليمي: بحيث تشكل دول الخليج نواته، إضافة إلى دول عربية وإقليمية معنية بأمن دول الخليج العربية كمصر والأردن وتركيا.

أصبحت الأوضاع الجيو سياسية في منطقة الشرق الأوسط عمومًا والخليج بشكل خاص، تشكل عاملاً مساعداً على بناء تحالفات عربية-عربية أو عربية-إقليمية.

ويؤسّر المشهد الجيو سياسي الراهن في الشرق الأوسط سبباً يكتنفه من تهديدات أمنية، إلى تحولات جوهرية في أوضاع القوى الرئيسية الفاعلة وتحالفاتها ومصالحها، وهو الأمر الذي ستكون له تداعياته على حاضر ومستقبل التوازنات الإقليمية والدولية؛ لاسيما في منطقة الخليج.

تجهد هذه الورقة في تحليل طبيعة لتطورات الإقليمية والدولية الراهنة في ظل عملية "عاصفة الحزم"، وتحاول رصد التفاعلات الناشئة عنها، كما تسعى لاستشراف مآلاتها على مستقبل الوضع السياسي في ظل التغيرات القائمة.

المقدمة: التحالفات المؤقتة والآلاف الدائمة

ثمة ملاحظة تمهيدية تجدر الإشارة إليها منعا للتباس المفاهيم وفقاً لغموض المصطلحات؛ حيث يستخدم الباحث مفهوم "التحالفات أو الائتلافات" للإشارة إلى التحالفات التي تتشكل بين دولتين أو أكثر بهدف تحقيق أهداف مشتركة، أو لتصدّي تهديد قادم أو محتمل.

ويتم تشكيل هذه التحالفات من خلال توافق الإرادة السياسية للدول التي تشارك فيها، وغالباً ما تكون هذه الائتلافات ذات صفة مؤقتة؛ بحيث تنتهي بانتهاء المهمة التي تشكلت من أجلها، وقد يتم إعادة تشكيلها مجدداً إن اقتضت الضرورة ذلك.

ومن أبرز أمثلة هذه التحالفات المعاصرة: التحالف الدولي الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير دولة الكويت من الغزو العراقي في ٢ من أغسطس/ آب عام ١٩٩٠؛ حيث فُلتقت دول التحالف عملية "عاصفة الصحراء" في ١٧ من يناير/ كانون الثاني عام ١٩٩١؛ التي استمرت حتى ٢٦ من فبراير/ شباط من العام ذاته.

أمّا الآلاف العسكرية فتتأخذ صفة الديمومة؛ حيث يتم تأسيسها بموجب معاهدات أو اتفاقيات ثنائية، تتضمن

تحديداً دقيقاً للهيكل المؤسسي للحلف وطبيعته وأهدافه وشروط العضوية فيه ونوعيتها، كما تتضمن التزامات الدول الأعضاء فيها وحقوقها.

كما ينص بشكل واضح في معاهدة تأسيس الحلف العسكري على الآليات العسكرية للحلف؛ بما في ذلك: نظم القيادة والسيطرة، وحجم القوات، ونوعها، وطبيعة مشاركة كل دولة عضو فيها، وضوابط زيادة أو تقليص هذه القوات، وأنظمة عملها، وخطط انتشارها، ومقر تمرركزها، فضلاً عن طبيعة العقيدة العسكرية للحلف، وغيرها (١).

ومن أبرز أمثلة الآلاف العسكرية في العصر الحديث: حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وحلف وارسو، وحلف بغداد.

التحديات الأمنية والحاجة لقوة عسكرية مشتركة

تسارعت منذ بداية العقد الحالي وتيرة التطورات السياسية ومغتربها الأمنية في منطقة الشرق الأوسط على نحو دراماتيكي؛ مما حثّ مؤشرات وإرهاصات واضحة لجهة تبسّد جوهر في ماهية المصالح ونوعية التحالفات التي يمكن أن تتشكل في الإقليم بشكل عام، وفي العالم العربي بالأخص.

فقد باتت الدول العربية، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي السست، تواجه تهديدات متزايدة لاستقرارها وأمنها الوطني والإقليمي، وتحولت التحديات المحتملة إلى مخاطر محققة مؤكدة ويمكن أن توجز أهم هذه التهديدات في التالي:

• توسع النفوذ الإيراني في المنطقة وامتداده إلى الجوار المباشر لدول الخليج؛ شمسالاً في العراق، وجنوباً في خصرة أمن شبه الجزيرة العربية في اليمن، وهو ما يعكس نزعة هيمنة واضحة لدى طهران، عبر عنها السيد علي بنويسي مستشار الرئيس الإيراني حسن روحاني بقوله: إن "إيران أصبحت بالفعل بغير بطورية وعاصمتها بغداد، وهي مركز حضارتنا وثقافتنا وهويتنا اليوم كما كانت عبر التاريخ" (٢).

إضافة إلى تصريحات كبار المسؤولين الإيرانيين عن الدعم المباشر الذي تقدمه طهران لمتطرفي جماعة الحوثي (أنصار الله) في اليمن، واعتبارها هذه الجماعة نسخة بحنية من حزب الله اللبناني.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ فقد تحدث نائب وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان عن وجود "مصالح أمنية" يلاؤه في اليمن، وشهد على أنها "إن تسمح بتعرض هذه المصالح للخطر" (٣).

ويستدعي هذا "النظر الإيراني" المستفحل موقفاً خليجياً حازماً من أجل استعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة؛ وذلك من خلال تشكيل تحالف خليجي-عربي موسع، لاسيما في ظل غياب دور العراق ونو إلى حين- كموازن إقليمي تقليدي لإيران فيما يتصل بأمن الخليج.

وتتمثل خطر الإهاب؛ لاسيما مع الصعود السريع والمتسارع لبعض التنظيمات المتطرفة إلى أن أصبحت تشكل تحدياً وجودياً للدولة الوطنية، وغدت مصدر تهديد لاستقرار دول المنطقة، داخلياً وخارجياً؛ كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف إعلامياً بـ"داعش".

وتتمثل مخاطر الإهاب- غير الأمنية- في تهديده للاستقرار السياسي والهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي.

وثمة أسباب عدة تتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي بناء وتكريس تحالفات إقليمية ودولية؛ بالنظر إلى ما لهذه التهديدات من سمات؛ أهمها:

• الامتداد المكاني الجيو ستراتيحي للتداعيات المباشرة وغير المباشرة لهذه التهديدات، وتخطيها الحدود الجغرافية للدولة الواحدة، إلى دول الجوار القريب والبعيد في آن معاً.

• الامتداد الزمني للتأثيرات المحتملة لهذه المخاطر، وتجاوزها الحاضر إلى المستقبل؛ مما يجعل كلفتها المالية والسياسية تتجاوز طاقة أي دولة منفردة، ويتطلب تكاتفاً وتعاوناً جماعياً لتلقب عليها.

وبناء عليه تستدعي هذه التهديدات والمخطر من دول الخليج إعادة النظر في طبيعة تحالفاتها العسكرية القلمة والمحتملة، مع القوى العربية والإقليمية والدولية، إضافة إلى تعزيز التشاور والتنسيق والتعاون الخليجي-الخليجي في إطار منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد انخرطت دول الخليج بالفعل في العديد من التحالفات الأمنية والسياسية والعسكرية من أجل التصدي لتلك المخاطر؛ وفي هذا الإطار كان انضمام دول مجلس التعاون للتحالف الدولي لمكافحة الإهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أعلن عنه لمواجهة تنظيم "داعش" في أغسطس/ آب ٢٠١٣.

كما كان لدول الخليج فضل المبادرة بتدشين تحالف عربي إسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية لإعادة الشرعية في اليمن؛ ممثلاً في عملية "عاصفة الحزم"؛ التي استمرت عملياتها العسكرية ٢٧ يوماً خلال الفترة

قوة الخليج العسكرية بين التحالفات المؤقتة والآليات الدائمة

يشير المشهد الجيو سياسي الراهن في الشرق الأوسط بما يكتنفه من تهديدات أمنية، إلى تحولات جوهرية في أوضاع القوى الرئيسية الفاعلة وتحالفاتها ومصالحها، وهو الأمر الذي ستكون له تداعياته على حاضر ومستقبل التوازنات الإقليمية والدولية؛ لاسيما في منطقة الخليج.

التحديات الأمنية والحاجة لقوة عسكرية مشتركة

توسّع النفوذ الإيراني في المنطقة وامتداده لدول الجوار الخليجي والمتاعف خطر الإهاب والصعود السريع والمتسارع لبعض التنظيمات المتطرفة

سمات التهديدات التي بناها تحالفات

• الامتداد المكاني الجيو ستراتيحي للتداعيات المباشرة وغير المباشرة لهذه التهديدات، وتخطيها الحدود الجغرافية للدولة الواحدة

• الامتداد الزمني للتأثيرات المحتملة لهذه المخاطر

من ٢٦ من مارس/ آذار إلى ٢١ من إبريل/ نيسان ٢٠١٥ في السياق ذاته، فقد أعربت دول مجلس التعاون الخليجي عن ترحيبها بقرار القمة العربية الأخيرة التي عقدت في شرم الشيخ المصرية خلال يومي ٢٨، ٢٩ مارس/ آذار ٢٠١٥، بإنشاء قوة عسكرية عربية مشتركة لمواجهة التحديات التي أصبحت تهدد الأمن القومي العربي.

ويكمن النظر إلى هذه القوة -بشكل أو بآخر- باعتبارها آلية دائمة للتعاون العسكري العربي-العربي، وإن لم ترق لأن تكون حلفاً عسكرياً.

تجاوزات الجيو ستراتيحي للتحالفات الإقليمية الناجحة

شكلت عملية "عاصفة الحزم" بقيادة المملكة العربية السعودية نموذجاً للتحالفات الخليجية الإقليمية الناجحة في مواجهة المخاطر والتهديدات الأمنية. ويمكن القول: إن هذه العملية تعدّ مثالاً يُحتذى به للتحالفات العسكرية التي بمقدور دول مجلس التعاون اتخاذ زمام المبادرة بتشكيلها وبالانضمام إليها؛ بل وقيادتها.

وقد مثل هذا التحالف الجديد منعطفاً تاريخياً في مجال التحالفات الإقليمية والدولية المعاصرة في العالم العربي برمته؛ فهو تحالف عربي-إسلامي موسع يدعم دولي؛ حيث اقتصر الدعم الدولي كما أعلن على الإسناد الاستخباراتي واللوجستي من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢١٦٦) الذي اتخذته المنظمة الدولية تحت الفصل السابع من ميثاقها؛ الذي منح التحالف عطاءً دولياً إضافياً؛ من هنا يمكن النظر إلى تحالف "عاصفة الحزم" باعتباره مدخلاً مناسباً ومثالياً لبناء نظام إقليمي أكثر مراعاة للمصالح العربية والخليجية في المقام الأول.

من جهة أخرى، يكشف إمعان النظر في ردود فعل القوى الدولية لزاء "عاصفة الحزم" إلى أي مدى تمثلت هذه العملية تحولاً استراتيجياً نوعياً ليس على مستوى بنية وطبيعة العلاقات الإقليمية في المنطقة فحسب؛ بل -أيضاً- على مستوى قدرّة دول مجلس التعاون الخليجي على اتخاذ "موقف الميكر" من أجل حماية مصالحها وأمنها من التهديدات الخارجية اعتماداً على قدرتها الذاتية، وحسن استثمارها لقوتها الناعمة في حشد بعض القوى الإقليمية الفاعلة ذات الثقل الاستراتيجي للانضمام إلى هذا التحالف.

وليس أدنى على ذلك مما أشار إليه السفير الأمريكي في دولة الكويت -السيد/دو جلاس سليمان- من أن "عاصفة الحزم" تثبتت كسر دول مجلس التعاون الخليجي على القيام بالخطوات اللازمة لحماية نفسها والنفاع عن أمنها" (٤).

ويكشف الموقف الإيراني المتردد والحريص على عدم التصعيد لزاء دول الخليج -على الأقل في هذه المرحلة- إلى إدراك طهران أن "عاصفة الحزم" تمثل تحالفاً إقليمياً موضعاً بقيادة لمملكة العربية السعودية؛ يمكن له أن يستهدف ردع نفوذ طهران المتنامي في المنطقة.

وبوجه عام، فقد أرسّت "عاصفة الحزم" مرتكزات حيوية لنموذج تحالف عربي-إسلامي بغطاء دولي، وأطلقت مؤشراً عملياً قوياً على قوة الذاتية الكامنة لدى الدول العربية، وفي القلب منها دول الخليج، بما يقتضي طرح رؤى استراتيجية وفكرية لجهة إعادة اكتشاف الذات العربية، ومكان القوة فيها، والعمل على تفعيلها من جديد.



الدروس المستفادة من التحالفات الخليجية والعربية المعاصرة

شهدت الخبرة المعاصرة مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي ودول عربية أخرى، في عدة تحالفات اتخذت أشكالاً وأنماطاً متعددة، منها ما جاء في شكل تحالفات عربية-عربية، أو عربية-دولية، كتتحالف "عاصفة الصحراء" في عام ١٩٩١.

وفي المقابل، فقد عرفت الخبرة الخليجية والعربية، حالات لايات عسكرية مشتركة؛ لكنها لم تصل إلى شكل الحلف العسكري بمعناه القانوني التام؛ ومن ذلك ما تم تشكيله تحت مظلة جامعة الدول العربية "معاهدة الدفاع العربي المشترك" في عام ١٩٥٠، ومشروع القوة العربية المشتركة التي دعيت إليها القمة العربية الأخيرة؛ التي مازالت قيد الدراسة.

كما شهدت المنظمات العربية ما دون القومية -مثل مجلس التعاون دول الخليج العربية- خبرات مماثلة؛ حيث وقعت دول الخليج الست استر نتيجة لفاعلية موحدة، كما شكلت قوات درع الجزيرة.

وفي ضوء هذه الخبرات المختلفة، يمكن أن نستخلص بعضاً من الدروس المستفادة، التي تُعين على بلورة تحرك خليجي مدروس وواثق لتعزيز أمن دول مجلس التعاون وتحفظ أمنها واستقرارها، وتعضو استقلالها وسيادتها من أي عدوان أو تهديد؛ وذلك على النحو التالي:

• التحالفات غير المؤسسية تخضع في الأغلب للأعم- لتوازنات القوى بين الدول المنضوية تحت لوائها، وتسعى لتحقيق مصالح الدولة أو الدول القفدة للتحالف وصلاحيّة الوزن النسبي المؤثر فيه.

وهذا ما عكسه- على سبيل المثال- التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإهاب في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١؛ حيث استثمرت واشنطن في التحالف لحماية أمنها الوطني، فيما ظل العالم يعفي حتى الآن من تبعات الإهاب.

كذلك الحال بالنسبة إلى التحالف الدولي لحالي ضد "داعش"؛ حيث لم ينجح حتى الآن- في القضاء على هذا التنظيم؛ بسبب تصارع مصالح القوى الدولية والإقليمية في المنطقة، وسعي كل منها لاستئثار "داعش" كورقة ضغط على الأطراف الأخرى؛ لضمان تحقيق أقصى قدر ممكن من مصالحها الآتية والمستقبلية.

إن لم تملك القدرة الذاتية وترجمتها إلى قوة عملية، هو الضامن الأوحد الكفيل بالحفاظ على أمن دول الخليج وصون سيادتها واستقلالها ووحد أراضيها؛ وإذا كان ذلك صحيحاً في السابق، فقد باتت ضرورة في الوقت الحالي؛ بالنظر إلى عدة اعتبارات:

• اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية -الحليف الاستراتيجي لدول الخليج العربية- إلى مراجعة تواجدها وسيادتها الدفاعية والخارجية عموماً؛ لاسيما لجهة تغيير أولويات هذه السياسات بتحول الاهتمام الأمريكي إلى شرق الباسيفيك على حساب الشرق الأوسط.

ومن ضمن ما قد يعنيه ذلك، أن تبقى واشنطن على دعمها العسكري لحلفائها الإقليميين في الشرق الأوسط- وفي مقدمتهم دول الخليج- ولكن في الوقت ذاته تحثهم على تطوير قدراتهم الدفاعية الذاتية.

• التحول المتوقع في طبيعة العلاقات الأمريكية-الإيرانية من الصراع إلى التعاون؛ وذلك في أعقاب توقيع اتفاق نهائي بشأن البرنامج النووي الإيراني بنهاية يونيو/حزيران المقبل، وما يستتبعه التقارب المُرجح بين واشنطن وطهران من تلالزات أميركية ستعزز من مكانة إيران كقوة إقليمية فاعلة، وتزيد من

محمد بدري عيد مركز الجزيرة للدراسات

نفوذها المتعاظم فضلاً. • قُبت تحالف "عاصفة الحزم" أن التحالفات التي تقودها القوى الدولية -التي غالباً ما تكون مؤقتة وعرضة للانحلال بسبب تقلبات حسابات المصالح- على الرغم من أهميتها البالغة وضرورتها القصوى أحياناً، فإنها يجب ألا تكون بديلاً عن التحالفات مع الانقضاء؛ فالأخيرة إن كانت المصالح إحدى ركائزها، فإن محفزات بنائها وقود صيرورتها يتجاوز ذلك إلى رولب أقوى وأمتن، وهو ما يمنحها صفة الاستمرارية والتطور الأوثق عبر الزمن.

محددات مستقبل القوة العسكرية لدول الخليج

من المتوقع أن يسهم عدد من العوامل والمحددات في رسم شكل وطبيعة مستقبل القوة العسكرية الجماعية لدول الخليج العربية؛ منها:

• المحدد الخليجي: ويتمثل في مدى نجاح دول الخليج العربية في تحقيق مزيد من التعاون العسكري فيما بينها، على نحو مؤسسي ممنهج ومتكامل؛ وذلك ببلاعتماد الذاتي في بناء قدراتها الدفاعية من خلال الجمع بين التكنولوجيا العسكرية المتطورة وبين الكوادر الوطنية المؤهلة.

وتُظهر المؤشرات أن دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت خطوات نوعية مهمة في تعزيز قدراتها الدفاعية؛ وليس أدنى على ذلك من قسرب الإعلان عن تشكيل القيادة العسكرية الخليجية الموحدة (٥).

كما تشير الصفة التي أعلنت دولة قطر عنها مؤخراً للحصول على مقاصلات "إرافل" الفرنسية -التي تضمنت تدريب ١٠٠ طيار وقطري- إلى أن دول الخليج أصبحت أكثر نضجاً فيما يتعلق بقضايا الدفاع، وأنها تتبنى منظوراً تكاملياً في هذا الشأن.

المحدد العربي: ويرتبط بطبيعة القيود الداخلية التي قد تتعرض لها الدول العربية الفاعلة المرشحة للانضمام لأي تحالف إقليمي (خليجي-عربي)، خاصة مصر والأردن.

المحدد الإقليمي والدولي: ويتصل بنوعية التحولات -الإيجابية أو السلبية- التي قد تطرأ على أنماط العلاقات الراهنة بين القوى الإقليمية والدولية المعنية بأمن الخليج؛ و لاسيما مستقبل العلاقات بين إيران وبين الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد توقيع الاتفاق النووي النهائي المزمع بنهاية النصف الأول من العام الجاري.

سيناريوهات القوة العسكرية الخليجية

في ضوء هذه المحددات يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات لمستقبل القوة العسكرية الجماعية لدول الخليج العربية وأنماط تحالفاتها في الفترة المقبلة؛ وذلك على الشكل التالي:

حلف خليجي-خليجي: من خلال منظومة تعاون عسكري-خليجي في إطار مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك في حال إتمام مراحل وخطوات التكامل الدفاعي وفق استر اتية الدفاع المشتركة.

تحالف خليجي-عربي: عبر انضمام دول الخليج إلى القوة العسكرية العربية المشتركة، ويفترض هذا السيناريو أن تشكل هذه القوة سبباً مؤثراً في إرساء التكامل العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي نفسها.

تحالف خليجي-إقليمي موسع على غرار "عاصفة الحزم"؛ بحيث تشكل دول الخليج نواته، إضافة إلى اليمن، ودول عربية وإقليمية معنية بأمن دول الخليج العربية كمصر والأردن وتركيا.

ويعد السيناريو الأخير هو الأقرب إلى التحقق من الناحية العملية؛ وذلك في ضوء المعطيات لموضوعية ذات الصلة بالمحددات الأتف ذكرها.

خاتمة

تقتضي التحولات والتوازنات الإقليمية والدولية الراهنة وتلك التي مازالت قيد التشكل، من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بلورة رؤية لاستراتيجية موحدة، لتعزيز تعاونها إقليمياً ودولياً، بهدف إرساء دعم الأمن والاستقرار في هذه المنطقة بلغة الأهمية دولياً.

ومن الأهمية بمكان أن تستند هذه الرؤية الاستراتيجية الخليجية إلى عدد من الركائز في مقدمتها: بناء وتكريس قدرات قوة جماعية ذاتية؛ والحفاظ على الصيانة العربية لهذه القوة الخليجية؛ وتعزيز التعاون مع الحلفاء الإقليميين الفاعلين؛ وأخيراً تأمين دعم دولي وقانوني وسياسي واستخباراتي.

محمد بدري عيد: باحث مختص بالشؤون الخليجية

الهوامش
(١) مقلد، (إسماعيل، نظريات العلاقات الدولية: دراسة تحليلية مقارنة)، (دار ذات السلاسل، الكويت، ط١، ١٩٨٧م)، ص٢١٢.
(٢) وكالة-إيسنا-الطلابية الإيرانية، ٩ من مارس/ آذار ٢٠١٥م.
(٣) وكالة-تسنيم-الإيرانية للأنباء، ٢ من مايو/ أيار ٢٠١٥م.
(٤) صحيفة-القبس-الكويتية، عدد (١٥٠٥)، ٣٠ من إبريل/ نيسان ٢٠١٥. (٥) مزيد من التفاصيل عن مهام هذه القيادة انظر: العامري، العميد/الركن خالد، مدير الاستخبارات والأمن في قوات درع الجزيرة، كلمة ألقاها خلال ندوة-درع الجزيرة ومكتسبات العمل العسكري الخليجي، (الدوحة: كلية أحمد بن محمد العسكرية)، ٢٧ من إبريل/ نيسان ٢٠١٥.

